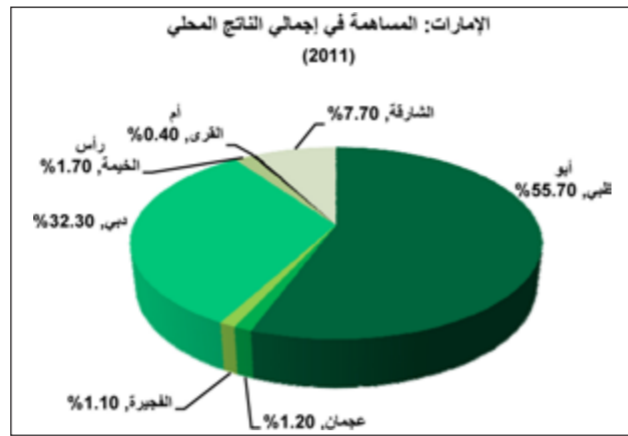
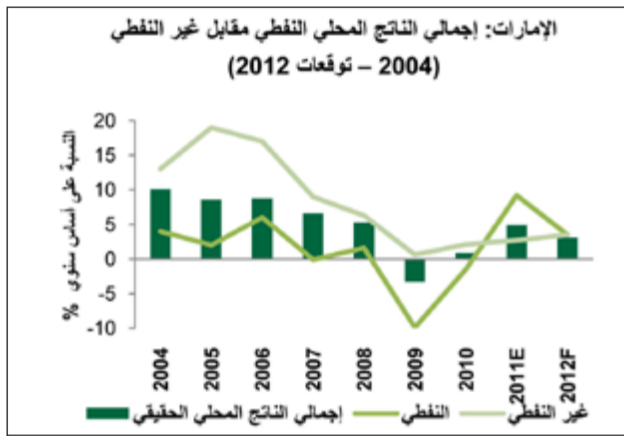


خلال 2012 والمعدل التضخمي في أسعار المستهلك يتراجع إلى 0.4% «بيتك»: 3% التراجع المتوقع في نمو الناتج المحلي الإماراتي



على سهولة نقدية جيدة، وبقي معدل الريبو (معدلات الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء) عند نفس المستوى عند نسبة 1.0% فقط، وهو الانخفاض الذي تقرر في يناير 2009 بهدف دعم النشاط الاقتصادي المحلي وتعزيز الثقة في الأعمال، مستعدياً أن يقوم البنك المركزي بزيادة المعدل في 2012.

السياسة المالية

أعلنت الإمارات في 11 أكتوبر 2011 الميزانية الاتحادية لعام 2012، وتتوقع الميزانية زيادة الإيرادات بنسبة 8.9% على أساس سنوي في عام 2012 لتصل إلى 41.4 مليار درهم في 2012 من 38 مليار درهم في 2011.

ومن المتوقع في هذه الأثناء أن يزيد إجمالي النفقات بنسبة 2% على أساس سنوي لتصل إلى 41.8 مليار درهم في 2012 من 41 مليار درهم في 2011، مما يسفر عن عجز ضئيل في الميزانية بمبلغ 0.4 مليار درهم في عام 2012 بالمقارنة بعجز بمبلغ 3 مليارات درهم في 2011.

وتوقع التقرير حدوث عجز مالي أقل من 0.4 مليار درهم في عام 2012 مدعوماً بارتفاع أسعار النفط فضلاً عن زيادة إنتاج النفط الإماراتي. وتسيطر دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو 7.0% من الإمدادات العالمية للنفط الخام.

مخاطر الهبوط

خلص تقرير «بيتك» للأبحاث» التي أن الإمارات لاتزال تواجه بعض المخاطر التي يمكن أن تقلص من حجم نموها الاقتصادي، وبصورة أساسية من الجانب الخارجي الذي يعكس اعتماد الإمارات على صادرات النفط والغاز، وعلاقتها الوثيقة مع الأسواق الدولية، وفي حين أظهر صندوق النقد الدولي توقعات إيجابية بالنسبة للاقتصاد الكلي، إلا أنه لا يزال قلقاً بصورة واضحة إزاء تقديم التمويل للجهات ذات الصلة بالحكومة وخاصة الشركات العقارية، وفي الوقت الذي تمت فيه إعادة هيكلة ديونيات الجهات ذات الصلة بالحكومة (بما في ذلك شركة دبي العالمية)، كانت هذه العملية طويلة الأمد في حالات أخرى، مثل دبي القابضة.

أجل تنويع الاقتصاد، متوقعا أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي الإماراتي ليصل إلى 3.5% على أساس سنوي في عام 2012 من 2.7% على أساس سنوي في عام 2011، حيث إن الإمارات تطورت كثيراً وأصبحت مركزاً رئيسياً للخدمات في منطقة الشرق الأوسط، فقد انخفض اعتمادها على صادرات النفط تدريجياً. من جهة أخرى، ظلت مساهمة القطاعات غير النفطية في نمو إجمالي ناتجها المحلي، وبعد الانتعاش الاقتصادي في 2009، أصبحت التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية بمثابة المحركات الرئيسية للقطاعات غير النفطية، وفي دبي، يظهر قطاع الخدمات التصديرية نمواً كبيراً، في الوقت الذي سجلت فيه أعداد السائحين مستوى جديداً من الارتفاع في 2012.

التضخم

تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلك في الإمارات ليصل إلى 0.4% على أساس سنوي في يونيو 2012 من 0.8% في مايو 2012 نتيجة لانخفاض أسعار الأغذية والمشروبات، كما انخفضت أسعار قطاع الأغذية والمشروبات لتصل إلى نسبة 7.5% على أساس سنوي في يونيو 2012 من 6.8% على أساس سنوي مايو 2012، وذلك تماشياً مع انخفاض العالمي في أسعار المواد الغذائية.

ورجح التقرير أن يظل مستوى التضخم ضئيلاً في الإمارات لعام 2012، عند نسبة 1.5% في عام 2012 (2011: 0.9%)، على أساس سنوي في أعقاب انخفاض تكاليف السكن نتيجة لزيادة العروض، وحيث إن نمو الإيجارات يكاد لا يذكر، فإن ذلك يقلل من حدة التضخم، وقد تراجعت أسعار العقارات بنسبة تزيد على 60% في دبي منذ منتصف 2008، كما تراجعت إلى مستوى أقل من ذلك بقليل في أبوظبي.

السياسة النقدية

توقع تقرير «بيتك للأبحاث» أن يقسم الإفراض المصرفي بتسريع الخطى تدريجياً في عام 2012، وذلك على الرغم من أن البنك المركزي يعمل على الإبقاء

400 مليون درهم العجز المتوقع للميزانية بنهاية العام الحالي

القطاعات غير النفطية تشكل 60% من إجمالي الناتج المحلي

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية للعام 2012، أنه من المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي، نتيجة المخاطر الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط، متوقعاً في الوقت ذاته أن تحقق الموازنة عجزاً محدوداً يصل إلى نحو 400 مليون درهم.

وأشار التقرير إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 0.4%، لافتاً إلى أن تقديم التمويل للجهات ذات الصلة بالحكومة وخصوصاً الشركات العقارية، مازال يشكل عامل قلق ويمثل مخاطراً على تحقيق النمو المستهدف. وفي التفاصيل، قال تقرير «بيتك للأبحاث» أن الإمارات العربية المتحدة ضخت نحو 2.6 مليون برميل يوميا في 2011 (2010: 2.3 مليون برميل يوميا)، وهو ما يمثل أحد أعلى مستويات إنتاج النفط الخام لديها منذ أن بدأت في تصدير النفط قبل 4 عقود، وأدى هذا إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.2% على أساس سنوي في 2011.

ولفت التقرير إلى أنه بالرغم من ذلك، قام وزير الاقتصاد الإماراتي بتاريخ 4 يونيو 2012 بتخفيض توقعاته حول نمو إجمالي الناتج المحلي للإمارات لهذا العام إلى 3% تقريبا على أساس سنوي بدلا من 4% على أساس سنوي وهي النسبة التي كان قد توقعها في مارس 2012. وتوقع التقرير أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 3% على أساس سنوي في عام 2012، في حين كان بنسبة 4.2% في عام 2011 نظرا لمخاطر الهبوط الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي، فضلا عن الصدمات التي تتعرض لها أسعار النفط.

تطورات القطاع غير النفطي

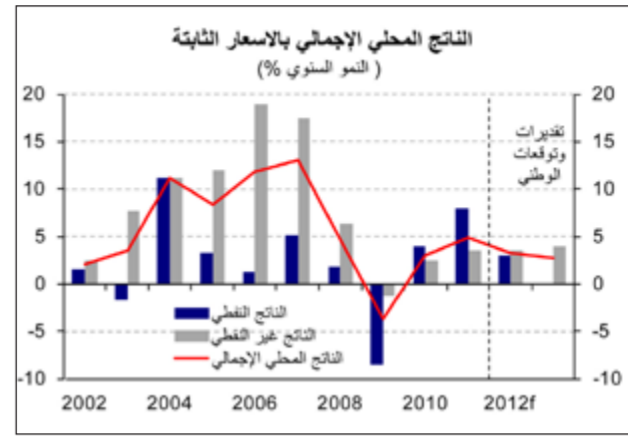
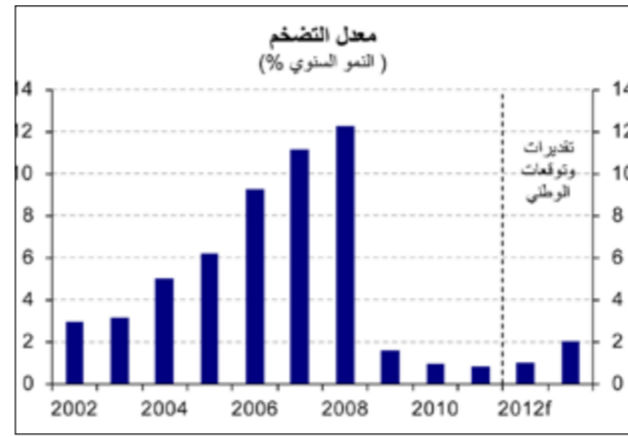
توقع التقرير أن يكون لإسهامات القطاعات غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة دور أكثر أهمية في عام 2012 حيث كُتفت الحكومة الإماراتية جهودها من



سعيد توفيق

اختتمت بيت التمويل الكويتي (بيتك) البرنامج الاجتماعي لهذه الفئة الشبابية للاطلاع عن خلال شهر رمضان جريا على عاداته السنوية، وشمل العديد من المبادرات والمساهمات التطوعية والخيرية ودعم الأنشطة الدينية والثقافية، فضلا عن مفاجآت أعلن عنها في حينها. وقال نائب مدير إدارة التسويق والعلاقات العام سعيد توفيق، في تصريح صحافي بهذه المناسبة، إن برنامج «بيتك» خلال شهر رمضان، استطاع أن يحقق أهدافه في تعزيز أواصر

نظراً لعلاقته القوية مع الخارج في قطاعي التجارة والنقل «الوطني»: الاقتصاد الإماراتي أكثر الاقتصادات الخليجية عرضة للتأثر بالاضطرابات العالمية



وأشار «الوطني» إلى أنه إذا ما تم استثناء المواد الغذائية، فقد جاء التضخم سلبياً وبلغ -0.6% لفترة ذاتها من العام 2012، لكن ظهرت مؤخرا مؤشرات على أن التسيرة التراجعية في الإيجارات السكنية قد تراجعت، ولكن في ظل التوقعات باستمرار الفائض في المعروض من العقارات السكنية، فمن المستبعد أن تشهد الإيجارات انتعاشاً، ومن المتوقع أن يأتي معدل التضخم عند حدود 2% خلال العامين الحالي والمقبل، بفضل النمو الاقتصادي المعتدل والبيئة الضعيفة لنمو الائتمان وأسعار المواد الغذائية المنخفضة عالمياً.

القطاع النفطي

وتوقع «الوطني» أن يرتفع إنتاج القطاع النفطي بنسبة 3% في العام 2012 قبل أن يستقر في العام 2013، وذلك مع بقاء أسعار النفط قريبة من 100 دولار للبرميل وفي ظل سعي دول الخليج الأعضاء بمنظمة أوبك إلى تعويض أي انقطاع في امدادات النفط من المناطق الأخرى، ومن شأن ذلك أن يقي إنتاج النفط الخام قريبا من الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية والتي تبلغ 2.7 مليون برميل يوميا، رغم أنه من المقرر زيادتها لتصل إلى 3.5 ملايين برميل يوميا خلال السنوات القليلة المقبلة. وأشار «الوطني» إلى أنه من المرجح أن يظل معدل التضخم في الإمارات من بين الأدنى في المنطقة، وينخفض معدل التضخم في أسعار المستهلك في العام 2011 عن 1% منذ منتصف العام 2011، وبلغ 0.7% في المتوسط خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2012.

وأشار «الوطني» إلى أنه إذا ما تم استثناء المواد الغذائية، فقد جاء التضخم سلبياً وبلغ -0.6% لفترة ذاتها من العام 2012، لكن ظهرت مؤخرا مؤشرات على أن التسيرة التراجعية في الإيجارات السكنية قد تراجعت، ولكن في ظل التوقعات باستمرار الفائض في المعروض من العقارات السكنية، فمن المستبعد أن تشهد الإيجارات انتعاشاً، ومن المتوقع أن يأتي معدل التضخم عند حدود 2% خلال العامين الحالي والمقبل، بفضل النمو الاقتصادي المعتدل والبيئة الضعيفة لنمو الائتمان وأسعار المواد الغذائية المنخفضة عالمياً.

القطاع النفطي

وتوقع «الوطني» أن يرتفع إنتاج القطاع النفطي بنسبة 3% في العام 2012 قبل أن يستقر في العام 2013، وذلك مع بقاء أسعار النفط قريبة من 100 دولار للبرميل وفي ظل سعي دول الخليج الأعضاء بمنظمة أوبك إلى تعويض أي انقطاع في امدادات النفط من المناطق الأخرى، ومن شأن ذلك أن يقي إنتاج النفط الخام قريبا من الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية والتي تبلغ 2.7 مليون برميل يوميا، رغم أنه من المقرر زيادتها لتصل إلى 3.5 ملايين برميل يوميا خلال السنوات القليلة المقبلة. وأشار «الوطني» إلى أنه من المرجح أن يظل معدل التضخم في الإمارات من بين الأدنى في المنطقة، وينخفض معدل التضخم في أسعار المستهلك في العام 2011 عن 1% منذ منتصف العام 2011، وبلغ 0.7% في المتوسط خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2012.

تباطؤ نمو القطاع غير النفطي خلال السنوات المقبلة

19% نسبة نمو الإنفاق الحكومي في 2011

توقع بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية لدول الخليج أن ينمو القطاع غير النفطي في الإمارات بنسبة تتراوح بين 3 و4% خلال السنوات القليلة المقبلة، أي بوتيرة أبطأ من السنوات الماضية. وقال «الوطني» إن البيانات الواردة عن الربع الأول من 2012 تعد إيجابية بما في ذلك الائتمان والمعاملات العقارية ومؤشر استطلاع مديري المبيعات لشركات القطاع الخاص، لكن هذه البيانات قد تظهر نوعاً من المبالغة في وتيرة التحسن، حيث إن النشاط عادة ما يكون أقوى مع بداية العام قبل أن يتراجع بعض الشيء في فترة الصيف، ورغم انتعاش الاقتصاد بشكل تدريجي، يبقى هناك بعض المحاذير المرتبطة بإعادة هيكلة وتمويل ديون الشركات المرتبطة بحكومة دبي، والسعي إلى خفض العجز المالي، ونظراً لعلاقتها القوية مع الخارج في قطاعي التجارة والنقل، فإن الإمارات تبقى أكثر عرضة من جيرانها للتأثر بأي اضطرابات اقتصادية تحدث على الساحة العالمية.

صندوق النقد

ولاحظ «الوطني» أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الدين القائمة على الشركات المرتبطة بالحكومة الإماراتية تبلغ 185 مليار دولار (تشكل 51% من الناتج المحلي الإجمالي)، يستحق منها بين 25 مليار دولار و30 مليارات سنوياً (توازي 7% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن شأن ذلك أن يجعل

أكثر من 400 طالب وطالبة شاركوا في برنامج «الوطني» للتدريب الصيفي

وأكد أن برنامج التدريب الصيفي السنوي للطلبة يأتي بمثابة تأكيد جديد على التزام بنك الكويت الوطني بالنهوض بمسؤولياته الوطنية والاجتماعية، وحرصه على الاهتمام بفترة الشباب التي تمثل مستقبل البلاد، ورغبته في المساهمة ببناء جيل قادر على تحمل المسؤولية والنهوض بدور فاعل في عملية التنمية الشاملة. ويجري البنك الوطني على إتاحة الفرصة أمام هذه الفئة من المجتمع لسفول قدراتها ومهاراتها عبر التدريب المنهجي والعمل على طبيعة العمل لدى مؤسسات القطاع الخاص عمومًا وآليات العمل المصرفي بشكل خاص. وأضاف أن الدورات هدفت إلى تعريف المشاركين من الطلبة والطالبات بالعمل المصرفي الحديث، كما أن حلقات التدريب النظري والميداني لكل دورة



طلال التركي

أعلن بنك الكويت الوطني عن اختتام «برنامج الوطني» للتدريب الصيفي للطلبة للعام 2012 بنجاح بعد انتهاء الدورة التدريبية الخامسة والأخيرة ضمن البرنامج ليلبلغ بذلك عدد الطالبات والطلاب المشاركين في البرنامج لهذا العام أكثر من 400 طالب وطالبة. وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي إن عدد المشاركين في برنامج الوطني للتدريب الصيفي لهذا العام تجاوز 400 طالب وطالبة توزعوا على الدورات الخمس التي تضمها البرنامج، وأتموا بنجاح فترة التدريب المهني المكثف على العمل المصرفي في إدارات البنك المختلفة. كما شارك الطلبة في الأنشطة الميدانية المدرجة في البرنامج والزيارات الميدانية إلى العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ويختتم برنامج الخيري خلال شهر رمضان

إضافة إلى تحلي الموظفين من مختلف المستويات بروح المبادرة والتطوع ففعلاً للثقافة التي تربوا عليها داخل المؤسسة، وتقبل المجتمع أفراداً ومؤسسات لتلك الفعاليات والأنشطة، جميعها ركاز تسهم في نجاح البرنامج وتحقيق أهدافه. وأشار توفيق إلى أنه في ختام أنشطة البرنامج، كرم «بيتك» الموظفين الذين ساهموا بجهودهم وأفكارهم في تنفيذ البرنامج هذا العام بعد أن شهدت أنشطته تطوراً ملحوظاً، تقديراً لدورهم وحثهم على بذل المزيد من الجهد.

التعاون بين «بيتك» والمجتمع الكويتي من جهة، وبين موظفي البنك في مختلف القطاعات من جهة أخرى، والتعبير عن الهوية الشرعية المميزة للمؤسسة في هذه المناسبة المباركة، بالإضافة إلى إحياء عادات وتقاليد اجتماعية ودينية كويتية أصيلة ارتبطت ببنك المناسبات، وإسعاد فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمرضى الذين يحتاجون إلى لمسة من التقدير والوفاء في كل المناسبات. وأكد أن إدارة «بيتك»، وفرت الإمكانيات كافة لكي يحقق البرنامج أهدافه المرجوة،



بعض الموظفين المكرمين



جانب من برنامج الوطني للتدريب الصيفي 2012